

هل وصل الأمر بنا إلى التمييز والمحاصصة في بيت الله سبحانه وتعالى؟!

(مترجم)

الخبر:

انتشر فيديو كان قد حدث في مسجد بوتراجايا عندما أتت جماعة من كبار الشخصيات وأخذت مكان أناس في المسجد كانوا قد وصلوا في وقت سابق. فاشتعلت الانتقادات بين مستخدمي الإنترنت على هذا الحدث. عندما بدأت جائحة كورونا في ماليزيا كان من ضمن الإجراءات التي قامت بها الحكومة في المساجد هو تحديد عدد معين للمصلين للصلاة في المساجد، وتكون الأولوية للذي يحضر أولاً. وبالتالي، عندما دخلت شخصيات الـ (VIP) أمام طابور المصلين الذي لم يستطع الدخول إلى المسجد بسبب العدد المحدد للمصلين زاد غضب الجمهور. ومن المؤسف، أن إمام المسجد ما زال يدافع عن هذا الإجراء في مقطع فيديو (حذف لاحقاً) ما زاد من غضب الجمهور أيضاً. وعلى الرغم من أنه اعتذر لاحقاً واعترف بخطئه، إلا أنه تعرض لانتقادات بسبب إفصاحه عن حصة 10% تعود لكبار الشخصيات وتأكيده أن المسجد مسجد حكومي!

التعليق:

مثل هذا الحدث في مسجد بوتراجايا يحدث كثيراً بعد تحديد عدد المصلين ولكن الاختلاف هنا هو انتشار مقطع الفيديو وفضح ما يحدث من تمييز بين المصلين في بيت الله. فيتم تخصيص حصص للوزراء وكبار الشخصيات لأداء صلاة الجمعة! حالياً هذا النظام في تحديد عدد المصلين خفف جزئياً لكننا ما زلنا نلاحظ المصلين خارج المساجد أثناء صلاة الجمعة بينما لا يزال هناك متسع داخلها.

كمسلمين، نعتقد أن المسجد هو بيت الله ولا تمييز فيه. حتى لو كان المال لبنائه يأتي من الحكومة، فإنه لا يزال بيت الله سبحانه وتعالى على الرغم من أنه يمكن أن تكون إدارته من جهات مختلفة، ولكن هذا لا يغير حقيقة أن المسجد هو بيت الله ومملوك للعامة. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

المسجد هو مكان مقدس عند المسلمين، ولذلك يجب حماية حرمة والحفاظ عليه من التدنيس والتشويه وهدم صورته الرفيعة. في الواقع، المسجد هو مركز أنشطة إسلامية لا حصر لها. فله وظائفه وقوانينه الخاصة التي يجب أن يطيعها كل مسلم. بصفته بيت الله سبحانه وتعالى، وملكية عامة يجب أن يكون المسجد مفتوحاً دائماً للسماح للمسلمين باستخدامه وفقاً لأوامر الله سبحانه وتعالى. وصلاة الجمعة فرض حيث لا يستثنى من حضورها إلا للمريض والخائف على حياته. وليس في القرآن أو السنة ما يعطي السلطات الحق في إغلاق المسجد أو منع المسلمين من الوفاء بفرض العين هذا إلا ما نصت عليه سنة رسول الله ﷺ.

لذلك يحرم على أي مسلم ترك صلاة الجمعة عمداً في جائحة، ويحرم على الحكومة منع المسلمين من الذهاب إلى المسجد لأداء الصلاة. وفي حالة حدوث جائحة، يجب أن يحضر الأصحاء فقط ولا يُسمح للمرضى بالحضور. في الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير السلامة والصحة لمنع انتشار المرض دون انتهاك أي حكم إسلامي.

يجب أن تفتح قضية "التمييز والمحاصصة" أعين الكثيرين، فإذا كانت جراءة الحكومة من حيث العبادة وحدها في مخالفة الشريعة، فما أكثرها في الأمور الأخرى! لقد أغلقت الحكومة المساجد منذ فترة طويلة، ووضعت حصصاً على الحاضرين، وجعلت المساجد وصلاة الجماعة حقاً حصرياً لعدد قليل فقط، والأسوأ من ذلك كله، غيروا ممارسة صلاة الجماعة من خلال إجبارهم على التباعد فيما بينهم. وهنا نستذكر قول رسول الله ﷺ بأن عرى الإسلام ستنقض واحدة تلو الأخرى ابتداءً من عروة الحكم وأخيراً عروة الصلاة. لقد تفككت عروة الحكم منذ فترة طويلة، والآن تتفكك العروة الأخيرة! فقط مع عودة الخلافة سيكون إحياء الإسلام كنظام ومنهج حياة مرة أخرى إن شاء الله.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. محمد - ماليزيا